

الإمارات.. من الكتاتيب إلى التعليم عن بعد



إعداد: راشد النعيمي

تمضي دولة الإمارات بكل عزم وثبات نحو المستقبل، وإعداد كوادر بشرية، وكفاءات علمية مدربة لتحقيق الريادة في المجالات كافة، وسط العديد من الإنجازات في مجال التعليم العالي، بفضل تهئية المناخ لازدهار جهود البحث العلمي وإنشاء الصروح الأكاديمية المرموقة، وإطلاق العديد من المبادرات الاستراتيجية التي عززت تنافسية التعليم العالي، وجعلت من جامعات الإمارات نموذجاً عالمياً في جميع المجالات العلمية والبحثية. وشهد نظام التعليم في الإمارات نقلات كبيرة، حيث بعد أن كانت بداياته في «الكتاتيب» أصبح اليوم نظاماً يصل بالمعرفة إلى الطلبة عن بعد

تستهدف الدولة الوصول إلى نظام تعليم عالٍ شامل ومتكامل يحقق هدفين أساسيين: أن تكون الإمارات في مقدّمة دول العالم بجودة التعليم وتمييز مخرجاته وامتلاكها المهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع علوم العصر وتقنياته، وتلبية احتياجات الدولة من القوى البشرية المؤهلة القادرة على إدارة مراحل عمليات التنمية كافة وفي جميع المجالات الإدارية والفنية والتخصصية

وتصدرت الإمارات التي تحتضن أكثر من 100 مؤسسة في التعليم العالي، تقدم ما يزيد على 1200 برنامج أكاديمي في العالمي للجامعات في منطقة الشرق الأوسط لعام 2020، QS مختلف التخصصات، الدول الأكثر تمثيلاً في تصنيف بدعم ورعاية القيادة الرشيدة لتتفوق في أحد المؤشرات الوطنية المهمة في من أجل تحقيق تقدم ملموس في تصنيف الجامعات الإماراتية على المستوى الإقليمي والعالمي، كما أنه نتاج جهد كبير من قبل فرق العمل والخبرات الوطنية في مجال التعليم العالي، الذين يثبتون كل يوم أننا قادرون على التميز وتخريج جيل جديد متسلح بالعلم والمعرفة والتجارب والمهارات الضرورية، ويعد تصدر دولة الإمارات الدول الأكثر تمثيلاً في المنطقة شهادة عالمية بجودة التعليم العالي في الدولة، ويعزز من تنافسيتها في مجال التعليم العالي عالمياً، وعلى الرغم من حداثة قطاع التعليم العالي في الدولة، أصبح ينافس عالمياً أعرق الجامعات التي يتجاوز عمرها الأكاديمي أكثر من قرن من الزمان، نظراً للاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لهذا القطاع الذي يشكل أحد الروافد الأساسية في مسيرة التنمية الشاملة واستشراف المستقبل.

ويحقق نظام للتعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات المستويات العالمية المتقدمة، ويجعل كلياتها وجامعاتها أفضل من نظرائها على مستوى المنطقة، بحيث تتميز هذه المؤسسات بجودة الأداء في التعليم والبحث العلمي، وتفي باحتياجات المجتمع وجهات العمل من الخريجين المؤهلين، كما تؤدي مهمتها في إعداد قيادات المستقبل وتزويدهم بالمهارات الضرورية لخدمة الوطن.

رؤية استشرافية

الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أكد أن القيادة الرشيدة لدولة الإمارات حريصة على تطوير ملف التعليم العالي، وتأهيل الكوادر الوطنية وفق رؤية استشرافية تواكب المتغيرات التي يمر بها العالم، وتتناسب مع أرقى المعايير العالمية التي تسهم في تمكين طلبة الإمارات من تحقيق التميز والريادة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

وقال: إن تخصيص 320 مليون درهم إضافية لدعم وتطوير الجامعات الوطنية يعكس رؤى القيادة الحكيمة التي تدرك أن دعم التعليم العالي أولوية قصوى من أجل رفع جاهزية الدولة، ورغد مختلف القطاعات الحيوية بالخبرات الوطنية المؤهلة والقادرة على إحداث قفزة في هذه القطاعات من أجل ضمان تنفيذ خطط الدولة الاستراتيجية وتعزيز تنافسيتها خلال السنوات المقبلة.

جامعات عالمية

حافظت ثماني جامعات إماراتية على تواجدها ضمن قائمة أفضل الجامعات العالمية للعام الثالث على التوالي، حسب أحدث تصنيف صادر عن مؤسسة «كيو إس» لتصنيف أفضل 1000 جامعة عالمية في عام 2021، وحققت الجامعات الثماني تقدماً في التصنيف العالمي عن موقعها العام الماضي بعدد مراكز تراوح ما بين الـ 20 والـ 60 مركزاً، ما أهلها أن تتواجد جميعاً ضمن قائمة أفضل 30 جامعة عربية مصنفة عالمياً، كما حققت الإمارات المركز الثاني عربياً من حيث عدد الجامعات المصنفة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية التي تصدرت القائمة برصيد 10 جامعات.

وجاءت جامعة خليفة في المركز 211 عالمياً والثالث عربياً، وحققت تقدماً في ترتيبها بقائمة أفضل الجامعات العالمية العام الماضي بمقدار 57 مركزاً، فيما جاءت جامعة الإمارات في المركز 284 عالمياً والسادس عربياً، محققة تقدماً بمقدار 45 مركزاً، وجاءت الجامعة الأمريكية في الشارقة في المركز 348 عالمياً والثامن عربياً بعد أن تقدمت 23

مركزاً، فيما حلت جامعة أمريكية دبي في المركز 601 عالمياً والـ 17 عربياً، وجامعة الشارقة في المركز 649 عالمياً والـ 21 عربياً، وجامعة أبوظبي في المركز 701 عالمياً والـ 24 عربياً، وجامعة عجمان في المركز 702 عالمياً والـ 25 عربياً، وجامعة زايد في المركز 750 عالمياً والـ 28 عربياً.

جامعات شابة

حققت جامعات دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازاً عالمياً مرموقاً ضمن التصنيف الذي أصدرته مؤخراً مؤسسة «كيو إس كواكوارييلي سيموندز» لأفضل الجامعات الشابة في العالم العام المقبل 2021، حيث حققت جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا المرتبة 15 عالمياً، متفوقة بذلك على المؤسسات الأكاديمية الأخرى كافة في العالم العربي، ومتقدمة 18 درجة دفعة واحدة مقارنة بترتيبها ضمن النسخة السابقة من التصنيف.

وجاءت جامعة الإمارات العربية المتحدة في المركز 27 عالمياً متقدمة 12 درجة على سلم الترتيب العالمي، بينما حلت الجامعة الأمريكية في الشارقة في المرتبة 39 عالمياً مع ارتفاع مقداره 5 درجات عن تصنيفها السابق. ويعد تصنيف «كيو إس» أحد أهم وأكثر مؤشرات التصنيف الجامعي تأثيراً وسمعة في العالم، ويهدف إلى التعرف إلى المؤسسات الأكاديمية التي مضى على تأسيسها 50 عاماً أو أقل، لكنها مع ذلك تسجل تحت اسمها إنجازات علمية متميزة، ونتائج بحثية ذات مستويات عالمية في كل عام.

معايير جديدة

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في دولة الإمارات، أطلقت وزارة التربية والتعليم حزمة معايير جديدة لترخيص مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات واعتماد برامجها، وذلك بهدف تحقيق توجهات الدولة في ضمان جودة التعليم وفق أحدث المعايير الدولية وتعزيز السمعة العالمية المرموقة لمؤسسات التعليم العالي داخل الدولة.

نموذج إماراتي

وأظهر النموذج الإماراتي في التعليم العالي خلال أزمة جائحة كورونا «كوفيد 19» للعالم أن الجائحة بقدر ما تحمل معها من تحديات سلبية، فإنه يمكن أن تحمل في طياتها فرصاً أكيدة كذلك لصنع النجاح، وأنه لا توجد عوائق حقيقية أمام الرغبة في التميز كما أثبتته الجامعات في دولة الإمارات مؤخراً؛ ففي حين كانت غالبية جامعات العالم تتعثر في التعامل مع الجائحة وتنتظر زوالها، عملت الجامعات في دولة الإمارات على استغلالها وتحويل تحدياتها إلى قوة دافعة من أجل تطوير مناهجها الأكاديمية، والتحول الرقمي لبيئاتها التعليمية، وخلق مجالات جديدة في المعرفة، والاستثمار الموجه في البحث العلمي، وبناء استراتيجيات فاعلة في التعلم عن بعد.

استراتيجية 2030

وكانت وزارة التربية والتعليم «قد أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2030» والتي تؤكد ضرورة تزويد الطلبة بالمهارات الفنية والعملية ليكونوا منتجين وقادرين على دفع عجلة الاقتصاد في القطاعين الحكومي والخاص بجانب حرصها على تخريج أجيال من المتخصصين والمحترفين في القطاعات الحيوية ليكونوا لبنة رئيسية في بناء اقتصاد معرفي وليشاركوا بفاعلية في مسارات الأبحاث وريادة الأعمال وسوق العمل.. فيما حددت 33 مبادرة أساسية لتحفيز العمل وتطبيق الاستراتيجية.

ويمثل التعليم أولوية في توجهات القيادة وقد مر بمراحل متعددة خلال الأعوام الماضية، حيث تعتمد الاستراتيجية على تطوير منظومة تعليمية مبتكرة وتعزيز مهارات الطالب باعتباره حجر أساس العملية التعليمية وإشراك القطاع الخاص في عملية التطوير والتحديث المستمر لها والتركيز على الأبحاث والدراسات وتطوير برامج أكاديمية مبتكرة تعزز من تنافسية الدولة عالمياً

نظام تعليمي عالي الجودة

وتتطلع دولة الإمارات إلى تطوير نظام تعليمي عالي الجودة في المسارات المهنية والأكاديمية ويحقق مخرجات بحثية مؤثرة تساهم في رفد عجلة اقتصاد المعرفة ويقوم على أربع ركائز رئيسية هي «الجودة» لدعم مؤسسات التعليم العالي للتنافس عالمياً من خلال تطبيق معايير اعتماد عالية الجودة وتوفير حوافز للمؤسسات وتأهيل هيئة تدريس مميزة، و«الكفاءة» الوصول إلى مؤسسات تعليم عال ذات إنتاجية عالية ومعدل استكمال عال للطلبة وبرامج أكاديمية متكاملة مدعومة بآليات تمويل فعالة، و«الابتكار» تطوير بيئة محفزة للبحث العلمي تؤهل وتستقطب أفضل الباحثين، كما توفر تمويلاً تنافسياً يركز على تحقيق مخرجات بحثية مؤثرة تساهم في رفد عجلة اقتصاد مبني على المعرفة، إضافة إلى «المواءمة» إعداد جيل من الخريجين مؤهل للتنافس في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص من خلال بناء شراكات مع القطاع الخاص في جميع مراحل التعليم العالي من تصميم وطرح البرامج والتدريب

مبادرة أساسية 33

وحددت الاستراتيجية 33 مبادرة أساسية لتحفيز العمل وتطبيق الاستراتيجية، من ضمنها.. مبادرة إطار الجودة الوطني الهادف إلى تطوير معايير وطنية مرنة وقادرة على فهم الاحتياجات المحلية والنماذج البديلة مع وضع نظام فعال لضبط الجودة وشفافية تصنيف المخرجات من خلال تطوير آلية لتصنيف كل المؤسسات حسب مقاييس أساسية للجودة ونشر تقارير الجودة بشكل شفاف وإطلاق مجلس للقطاع الخاص لتنظيم مساهمة سوق العمل وتحديد احتياجات التوظيف ومراجعة وتقديم البرامج وتصميم الخبرات المهنية المتميزة وتوفير الدعم للأبحاث

وتركز المبادرات الاستراتيجية على الاستفادة من مجلس القطاع الخاص من خلال طرح مبادرة التجارب المهنية الموسعة لتوسيع خيارات التجارب المهنية المتاحة للطلبة في كل مجالات التدريب كالعامل في الحرم الجامعي والتعلم مع الموظفين المتمرسين والمشاريع المشتركة والتدريب المهني

إلى جانب ذلك تشمل الاستراتيجية «مبادرة الاستثمار في المعرفة» لمضاعفة أعداد طلبة الدكتوراه ثلاث مرات من خلال زيادة دعم تمويل الدراسات العليا وتعزيز جاذبية التعليم العالي عبر ربطه بإمكانية الحصول على فرص عمل أفضل.

التمويل البحثي التنافسي

وتطرح «مبادرة التمويل البحثي التنافسي» من خلال تأسيس منصة لتوفير التمويل اللازم للأبحاث ضمن القطاعات الحيوية وتحفيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص و«مبادرة التحليلات» لتحسين معدلات استكمال الدراسة بين الطلبة لتتبع المسارات الأكاديمية للطلبة والتعامل مع المعرضين منهم لإمكانية الانسحاب من الدراسة

وتركز المبادرات أيضاً على هيكلة المسارات الدراسية عبر التركيز على البرامج واسعة النطاق وعالية القيمة والحد من

تكرار البرامج مع زيادة استخدام التعليم الإلكتروني وإطلاق بوابة وطنية تسهم في توجيه الطلاب ومساعدتهم على اتخاذ خيارات متعددة، منها ما يتعلق بالمجال الأكاديمي وتمكنهم من التسجيل عبرها في المؤسسات التعليمية وتوفير الإرشاد الوظيفي وموارد التدريب ومعلومات عن الفرص المتاحة في سوق العمل

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024